المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

The Role of Value-Added Tax in Achieving Economic Stability in Egypt

Esraa Mohamed Salama Megawer El-Rouby[1,*]

[1] PhD Researcher, Department of Political Economy and Public Finance- Faculty of Law, Ain Shams University, Cairo, Egypt.

Received: 10 Aug. 2025, Revised: 20 Sep. 2025, Accepted: 15 Oct. 2025.
Published online: 1 Jan. 2026.

Abstract: This study aims to analyze the role of Value-Added Tax (VAT) in achieving economic stability in Egypt, focusing on its impact on public revenues, prices, inflation, unemployment, real growth, savings, investment, consumer behavior, income redistribution, and foreign trade. Based on data from the Egyptian General Budget and the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) over the period from 2015/2016 to 2024/2025, the study demonstrates a steady increase in VAT revenues from EGP 120.048 billion to EGP 719.976 billion, contributing to a reduction in unemployment to 6.6% and supporting real economic growth despite inflation fluctuations. The study also discusses negative effects, such as rising prices and inflation, and the governmental measures taken to mitigate them through monetary and fiscal policies. It concludes that VAT is an effective tool for economic stability, but its success depends on its design to avoid regressive impacts on vulnerable groups, with recommendations to enhance exemptions and strengthen oversight.

Keywords: Value-Added Tax, Economic Stability, Inflation, Unemployment, Real Growth, Savings, Investment, Consumer Behavior, Income Redistribution, Foreign Trade, Egypt.

[*]Corresponding author e-mail: esraaelroby31795@gmail.com

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing

دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر

إسراء محمد سلامة مجاور الروبي.

باحثة دكتوراة بقسم الاقتصاد السياسي والمالية العامة –كلية الحقوق –جامعة عين شمس.

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور ضريبة القيمة المضافة ***(VAT)***في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر، مع التركيز على تأثيرها في الإيرادات العامة، الأسعار، التضخم، البطالة، النمو الحقيقي، الادخار، الاستثمار، السلوك الاستهلاكي، إعادة توزيع الدخل، والتجارة الخارجية. واستنادًا إلى بيانات من الموازنة العامة للدولة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة من 2016/2015 إلى 2025/2024، تُظهر الدراسة زيادة مطردة في إيرادات الضريبة من 120.048 مليار جنيه إلى 719.976 مليار جنيه، مما ساهم في خفض البطالة إلى 6.6% ودعم النمو الحقيقي رغم تقلبات التضخم. كما تناقش الدراسة الآثار السلبية مثل ارتفاع الأسعار والتضخم، والإجراءات الحكومية للحد منها من خلال السياسات النقدية والمالية. وتخلص الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة أداة فعالة للاستقرار الاقتصادي، لكن نجاحها يعتمد على تصميمها لتجنب الآثار التنازلية على الفئات الضعيفة، مع توصيات بتعزيز الإعفاءات والرقابة.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، الاستقرار الاقتصادي، التضخم، البطالة، النمو الحقيقي، الادخار، الاستثمار، السلوك الاستهلاكي، إعادة توزيع الدخل، التجارة الخارجية، مصر.

المقدمة:

تُعد ضريبة القيمة المضافة **(VAT)** واحدة من أبرز الأدوات الضريبية التي اعتمدتها الحكومات عالميًا لتعزيز الإيرادات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي مصر، أدخلت هذه الضريبة في يوليو 2016 كبديل عن ضريبة المبيعات، بهدف توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الاعتماد على المصادر غير المستدامة مثل الإيرادات النفطية. ومع ذلك، أثارت تطبيقها جدلًا حول آثارها على الأسعار، التضخم، البطالة، والتوزيع الاجتماعي للدخل. وهكذا يتبين أنه تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، مع التركيز على التحديات والفرص في السياق المصري، استنادًا إلى بيانات رسمية .

ثانيا:مشكلة الدراسة :- تكمن مشكلة الدراسة في الآثار المتعددة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في مصر، حيث ساهمت في زيادة الإيرادات العامة، لكنها أدت إلى ارتفاع الأسعار والتضخم في بعض الفترات (مثل 36.2% في 2024/2023)، مما زاد العبء على الفئات منخفضة الدخل وزعزع الاستقرار الاقتصادي. كما أن عدم التوازن بين الإعفاءات والنسب الضريبية أثار مخاوف بشأن تنازليتها، خاصة في ظل التقلبات العالمية مثل جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، مما يطرح تساؤلات حول كيفية تحسين تصميمها لتحقيق نمو مستدام دون تفاقم التفاوتات الاجتماعية وهل اثرت هذة الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر حتي الأن؟

ثالثا: أهمية الدراسة :-

تكتسب الدراسة أهميتها من دورها في تقييم فعالية ضريبة القيمة المضافة كأداة للاستقرار الاقتصادي في مصر، خاصة في ظل الإصلاحات المالية بعد 2016. كما تساهم في فهم الآثار على المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم ، البطالة، والتجارة الخارجية، مما يوفر رؤى لصانعي السياسات لتحسين النظام الضريبي. كما تبرز أهميتها في الدول النامية، حيث تعتمد على الضرائب غير المباشرة لتمويل التنمية، وتساعد في تجنب الآثار السلبية مثل الركود أو التفاوت الاجتماعي.

رابعا: أهداف الدراسة :-

1- تحليل تأثير إيرادات ضريبة القيمة المضافة على الأسعار، التضخم، البطالة، والنمو الحقيقي في مصر .
2- استكشاف دورها في تعزيز الادخار، الاستثمار، والسلوك الاستهلاكي .
3- تقييم آثارها على إعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية .
4- دراسة تأثيرها على التجارة الخارجية وتوافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية .
5- اقتراح توصيات لتحسين تطبيق الضريبة لضمان الاستقرار الاقتصادي المستدام.

خامسا: منهجية الدراسة:-

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة ببيانات كمية من مصادر رسمية مثل الموازنة العامة للدولة (2025/2024) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. شملت تحليلًا زمنيًا للبيانات من 2016/2015 إلى 2025/2024، باستخدام جداول وأشكال بيانية لتوضيح الاتجاهات. كما اعتمدت علي مراجع أدبية لدعم التحليل النظري، مع التركيز على السياسات النقدية والمالية في مصر.

سادسا: هيكل الدراسة :-

تنقسم الدراسة إلى مقدمة تشمل المشكلة، الأهمية، الأهداف، والمنهجية، تليها المبحث الأول الذي يغطي دور ضريبة القيمة المضافة في الاستقرار الاقتصادي، مقسمًا إلى مطالب: الأول يناقش تأثير الإيرادات على الأسعار، التضخم، البطالة، والنمو؛ الثاني يتناول دورها في الادخار والاستثمار؛ الثالث يدرس تأثير تغير معدلاتها على السلوك الاستهلاكي؛ والرابع يحلل تأثيرها على إعادة التوزيع (مع فرعين: التأثير على التوزيع والآثار التوزيعية)؛ والخامس يفحص أثرها على التجارة الخارجية (مع آلية الضريبة والعلاقة مع منظمة التجارة العالمية). ويختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

المبحث الأول

دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تمهيد:

تُعد ضريبة القيمة المضافة **(VAT)** واحدة من أبرز الأدوات الضريبية التي تعتمدها الحكومات عالميًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي نظرًا لقدرتها على تعزيز الإيرادات العامة تحسين كفاءة النظام الاقتصادي، ودعم السياسات المالية طويلة الأجل وتُفرض هذه الضريبة على القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مما يجعلها أداة مرنة وشاملة تُسهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويتجاوز دورها مجرد جمع الإيرادات ليشمل تقليل الاعتماد على مصادر الدخل غير المستدامة، وتعزيز الشفافية الاقتصادية، وتحفيز التنويع الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعاني من تقلبات في عائدات الموارد الطبيعية. ومع ذلك فإن نجاحها يعتمد على تصميمها بعناية لتجنب الآثار السلبية المحتملة مثل التضخم أو زيادة العبء على الفئات منخفضة الدخل.

ومن الناحية الاقتصادية تُساعد ضريبة القيمة المضافة في تحقيق الاستقرار من خلال توفير تدفقات مالية ثابتة تُمكن الحكومات من تمويل الخدمات العامة والاستثمارات في البنية التحتية دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط. كما أنها تُعزز الكفاءة من خلال تقليل التهرب الضريبي حيث تتطلب توثيق المعاملات في سلسلة التوريد مما يُقلل من الاقتصاد غير الرسمي.

وعلى المستوى الاجتماعي، يمكن أن تُصمم الضريبة بحيث تُعفي السلع والخدمات الأساسية مما يُخفف من تأثيرها على الفئات الضعيفة وهو ما يُعزز العدالة الاجتماعية ويُحافظ على الاستقرار الاقتصادي الشامل.وفي هذا السياق يُمكن تحليل دور ضريبة القيمة المضافة من خلال عدة محاور رئيسية سوف نوضحها فيما يلي .

المطلب الأول

تأثير إيرادات ضريبة القيمة المضافة علي الأسعار والتضخم والبطالة

تمهيد:

تُعد ضريبة القيمة المضافة **(VAT)** أداة مالية رئيسية تؤثر على الأسعار، التضخم، والبطالة، حيث تُفرض على مراحل الإنتاج والتوزيع، مما يؤدي إلى تغيرات اقتصادية ملحوظة. ويوضح الجدول التالي العلاقة بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة وهذه المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة من 2016/2015 إلى 2025/2024، مع تحليل الاستنتاجات وجهود الحكومة المصرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الجدول رقم (1) يوضح مدي مساهمة ضريبة القيمة المضافة في مواجهة معدلات التضخم والبطالة ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

السنة	ضريبة القيمة المضافة (بالمليار جنية)	معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	التضخم	البطالة[1]
2016/2015	120.048	%4.3	%6.2	%12.8
2017/2016	183.471	%4.2	%23.3	%12.5
2018/2017	261.510	%5.3	%21.6	%11.8
2019/2018	308.969	%5.6	%12.2	%9.9
2020/2019	294.013	%3.6	%6.4	%7.9
2021/2020	339.711	%3.3	%6.97	%7.9
2022/2021	397.581	%6.6	%8.1	%7.4
2023/2022	478.624	%3.8	%23.4	%7.2
2024/2023	586.548	%2.4	%36.2	%7.0
2025/2024	719.976	%4.2	%17.9	%6.6

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد علي الموازنة العامة للدولة الحساب الختامي والبيان المالي لعام 2025/2024 ،ص 20 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .**https://assets.mof.gov.eg/files/e71456f0-1115-11ef-9344-7df71ce3a38d.pdf**

وبإستقراء ما سبق يوضح الجدول تطور إيرادات ضريبة القيمة المضافة في مصر من السنة المالية 2016/2015 إلى 2025/2024، وعلاقتها بالتضخم، البطالة، ومعدلات النمو الحقيقي وسوف نوضح ذلك علي النحو التالي :-

أولا:-أثر ضريبة القيمة المضافة علي الاسعار :-

إن دراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على الأسعار تعتمد على العديد من العوامل الأخرى التي تحدد هذا التأثير[2]. وتشمل العوامل المؤثرة في الأسعار الضرائب الأخرى، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

ويتساءل البعض عما إذا كانت هذه الأسعار قد انخفضت عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة، أو إذا كانت قد ارتفعت؟

كما يُطرح سؤال حول ما إذا كانت نسبة ضريبة القيمة المضافة قد تجاوزت نسبة ضريبة المبيعات التي تم إلغاؤها؟ بالإضافة إلى ذلك هل استغل التجار فرض هذه الضريبة لرفع أسعار السلع؟ وهل تنتمي هذه السلع والخدمات إلى فئة الطلب المرن أم غير المرن؟ وهل صَاَحَب هذه الزيادة ارتفاع في الدخل أم لا؟ ومن خلال ما سبق يتضح أن تأثير ضريبة القيمة المضافة على الأسعار يختلف من دولة لأخرى، وذلك بناءً على الظروف المحيطة بفرض هذه الضريبة وأيضًا على الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة[3].

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

[2] Alan A Tait " Value added Tax " op. cit.pp.192.199.

[3] د. عبدالستار عبدالحميد سلمي ، الضريبة علي القيمة المضافة ومدي تطبيقها في مصر ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية –كلية الحقوق جامعة المنوفية ، المجلد العاشر العدد التاسع عشر ، 2001 ، ص 320 .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ويمكن القول إنه في حال تم فرض ضريبة على القيمة المضافة دون إجراء تخفيضات في أسعار الضرائب الأخرى فمن غير المتوقع أن تنخفض أسعار السلع والخدمات الخاضعة للضريبة في البداية.

بل من المحتمل أن ترتفع أسعارها حيث قد يقوم التجار بزيادة الأسعار لجميع السلع والخدمات سواء كانت خاضعة للضريبة أم لا بدافع زيادة الأرباح أو خوفًا من ارتفاع أسعار الضرائب أو من انخفاض الطلب على السلع والخدمات نتيجة الارتفاع المتوقع في الأسعار.

وجدير بالذكر قد يحدث أيضًا أن يرتفع سعر الضريبة السابقة مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات التي شهدت زيادة كبيرة في أسعارها خاصة إذا كانت هذه السلع والخدمات ذات طابع مرن. أما إذا كانت ذات طابع غير مرن فإن الانخفاض في الطلب سيكون أقل. ويؤدي انخفاض الطلب الكلي إلى اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض خاصة إذا استخدمت الدولة ما حصلته من الضرائب في سداد قروض خارجية أو في تكوين احتياطي مالي دون إعادة ضخ هذه الأموال في الاقتصاد. وهذا قد يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي.

ويرى البعض[4] أنه بإمكان الدولة التدخل للحفاظ على استقرار الأسعار من خلال استخدام أدوات السياسة المالية التوسعية وأدوات السياسة النقدية التوسعية وذلك لزيادة الطلب الكلي ويمكن أن تتضمن هذه الإجراءات زيادة الأجور والمرتبات، أو تخفيض الضرائب، أو زيادة النفقات العامة التحويلية، أو خفض أسعار الفائدة، وغيرها من التدابير المناسبة لرفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار .

ومع ذلك يجب أن يتم ذلك بطريقة لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. في بعض الحالات قد تلجأ الحكومات إلى استخدام أدوات السياسة المالية المقيدة وأدوات السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه بينما يمكن للحكومة بسهولة رفع المستوى العام للأسعار فإن خفضه يعد أكثر صعوبة.

ثانيا:-أثر ضريبة القيمة المضافة على التضخم :-

تُظهر البيانات أن إيرادات ضريبة القيمة المضافة زادت بشكل مطرد من 120.048 مليار جنيه في 2016/2015 إلى 719.976 مليار جنيه في 2025/2024، بسبب تطبيق الضريبة في يوليو 2016 وزيادة نطاقها لاحقًا. وهذه الزيادة ارتبطت بارتفاع معدلات التضخم في بعض السنوات، مثل 2017/2016 (23.3%) و2024/2023 (36.2%)، نتيجة نقل تكلفة الضريبة إلى المستهلكين، مما رفع أسعار السلع والخدمات. ومع ذلك، تشير البيانات إلى انخفاض التضخم في 2025/2024 إلى 17.9%، مما يعكس فعالية السياسات النقدية والمالية في السيطرة على التضخم رغم ارتفاع إيرادات الضريبة.

لذلك تؤدي الضرائب دورًا مهمًا من ثلاثة جوانب: أولاً: تساهم في تقليل حدة تقلبات الاقتصاد. ثانيًا: تساعد في تحقيق توازن الميزانية. ثالثًا: في ظل كوننا دولة نامية من الطبيعي أن يرافق التنمية نوع من التضخم وهنا يأتي دور الضرائب في التخفيف من آثار هذا التضخم[5].فالتضخم هو زيادة عامة ومستدامة في أسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما[6]، وهو ظاهرة تأثر عليها العديد من العوامل. ومن بين هذه العوامل، نجد أن ضريبة القيمة المضافة تلعب دورًا هامًا.

كما تتميز ضريبة القيمة المضافة بقدرتها على معالجة التشوهات الاقتصادية، وتعتبر الأفضل مقارنة بضريبة المبيعات. ومع ذلك فإنها قد تؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مما يضعف القوة الشرائية للعملة ويقلل من الدخل الحقيقي مما يترتب عليه زيادة معدل التضخم في الدولة.

ويرى البعض[7] أن ضريبة القيمة المضافة ليست العامل الوحيد الذي يسهم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، فهناك عوامل أخرى مثل زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية وارتفاع معدلات الأجور. بالإضافة إلى ذلك تلعب السياسات والإجراءات دورًا مهمًا في التخفيف من الآثار السلبية للضريبة على القوة الشرائية للفئات الفقيرة مثل فرض ضريبة صفرية على السلع والخدمات الأساسية.

ونحن نتفق مع هذا الرأي ونؤيده بل ونذهب إلى أبعد من ذلك لنؤكد على وجود مجموعة من العوامل الأخرى التي تلعب دوراً مؤثراً ومهماً في هذا السياق. وهذه العوامل تتجاوز ما تم ذكره بالفعل، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، تأثير المتغيرات السياسية التي تحدث على الساحة الدولية. ومن بين أبرز هذه المتغيرات السياسية الخارجية التي تستحق الذكر والتأمل نجد الأحداث الجارية في أوكرانيا والتي تتمثل في الحرب الدائرة هناك. وهذه الحرب بتداعياتها المختلفة والمتشعبة تشكل عاملاً حاسماً ومؤثراً لا يمكن تجاهله عند تحليل الوضع الراهن وتقييم مختلف الجوانب المتعلقة به.

من المهم الإشارة إلى أن المواد الغذائية الأساسية المستوردة من الخارج معفاة من الضريبة بالإضافة إلى السلع المستوردة من المناطق الحرة واستهلاك الدبلوماسيين. أما بالنسبة للسلع المخصصة للتصدير فإن السلع الغذائية الأساسية ومدخلات الإنتاج الصناعية تُعفى أيضًا من الضريبة.

نتيجة لذلك فإن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة سيؤثر على الأسعار على النحو التالي :

1- انخفاض أسعار السلع الاستثمارية نتيجة لمبدأ الخصم الذي تعتمد عليه الضريبة.

2- انخفاض طفيف في الأسعار عند التصدير وذلك حسب نوع المنتج أو الخدمة، بعد خصم الضريبة المفروضة على المواد الأولية أو الاستثمارية، وكذلك على الأموال والخدمات اللازمة لإنتاجها أو استيرادها.

كما أن التضخم يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للعملة مما ينعكس سلبًا على الدخل الحقيقي. وبالتالي فإن الضريبة على القيمة المضافة قد تسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يزيد من معدل التضخم .

ولعل من المفيد أن نؤكد بأنه تعتبر الضريبة وسيلة فعالة لمكافحة التضخم حيث تساهم في تقليل السيولة النقدية المتاحة للأفراد من خلال التعديلات في دخولهم أو عبر زيادة الأسعار مما يقلل الفجوة بين الحجم النقدي والأموال الحقيقية[8].

ومن الجدير بالملاحظة لعدم وجود جمعيات قوية لحماية المستهلك بالإضافة إلى انخفاض مرونة الطلب على أنواع متعددة من السلع والخدمات في مصر فإن فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع الخدمات (باستثناء الخدمات الدينية والثقافية وبعض الخدمات الأخرى) يؤدي إلى تأثير تضخمي كبير خاصة مع بدء

[4] د. عبدالستار عبدالحميد سلمي ، الضريبة علي القيمة المضافة ومدي تطبيقها في مصر ،مرجع سابق ، ص 322.

[5] د. عاطف السيد ، "دور الضريبة العربية في الاستقرار الاقتصادي والاصلاحات اللازمة له" ، معهد التخطيط القومي ،مذكرة رقم 428 ،1964.6، ص2 .

[6] د.احمد عبده محمود ، مبادئ المالية العامة ،دار المعارف بالقاهرة، 1971، ص245.

[7] BOGARI,A. The economic and social impact of the adoption of value-added tax in Saudi Arabia, international journal of economics , bUSINess and acconomics ,business and accounting research, volume 4 ,issue2020 ,P.201-214.

[8] د. السيد عطية عبالواحد ، "مبادئ المالية العامة "، دار النهضة العربية ،2000م، ص923.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تطبيق هذه الضريبة. حيث يقوم كل مزود خدمة بنقل عبء الضريبة إلى المستفيدين. وبسبب ضرورة تسلسل الفواتير الضريبية وفقًا لنظام ضريبة القيمة المضافة سيقوم كل بائع في كل مرحلة بنقل عبء الضريبة على الاستهلاك الوسيط مما يؤدي إلى زيادة التكلفة النهائية على المستهلك[9].

لذلك قد ساهمت الضرائب غير المباشرة، وخاصة ضريبة القيمة المضافة**(VAT)** ، في زيادة معدلات التضخم في مصر خلال السنوات الأولى بعد تطبيقها (2017/2016 و2018/2017)، حيث أدى ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى تفاقم التضخم. وكان تأثير هذه الضرائب بارزًا في هذه الفترة بسبب التغييرات الضريبية الجوهرية، مثل التحول من ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة بنسبة 13% في 2016، وزيادتها إلى 14% في 2017. ومع ذلك، بدءًا من 2019/2018، بدأ تأثير الضرائب غير المباشرة على التضخم في التراجع مع استقرار النظام الضريبي وتنفيذ سياسات نقدية متشددة من البنك المركزي المصري، مما ساهم في تقليص الضغوط التضخمية. كما استمر هذا الاتجاه حتى أغسطس 2025، حيث انخفض معدل التضخم الحضري إلى أدنى مستوى له منذ مارس 2022، مدفوعًا بتباطؤ أسعار الأغذية والنقل، مما يعكس تراجع تأثير الضرائب غير المباشرة مع تكيف الاقتصاد وتحسن السياسات الاقتصادية[10].

وقد أجريت عدة دراسات عالمية تناولت تأثير ضريبة القيمة المضافة على أسعار المستهلكين عند بدء تطبيق الضريبة أو تعديل أسعارها في كل من المملكة المتحدة وكندا. ومن هذا المنطلق أظهرت هذه الدراسات أن التعديلات الكبيرة في نظام الضريبة على القيمة المضافة تؤدي إلى تأثير تضخمي لمرة واحدة فقط، يتلاشى بعد عدة أشهر، بينما التعديلات الطفيفة على النظام لا تؤثر بشكل ملحوظ.

وتظهر العلاقة العكسية بين نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي كعامل مكمل للإنفاق الاستهلاكي ومعدلات التضخم. حيث يؤدي ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج بنسبة 1% إلى انخفاض معدلات التضخم بنحو 0.94%. من جهة أخرى يتضح الأثر الإيجابي لزيادة أعباء خدمة الدين العام كنسبة من الدخل القومي، حيث تسهم هذه الزيادة في رفع معدلات التضخم بنسبة تقارب 1.72%[11].

وفي مصر تم استبدال ضريبة القيمة المضافة بالضريبة العامة على المبيعات التي كانت تُطبق على مجموعة واسعة من الخدمات. أما الخدمات الجديدة التي تم إدراجها مؤخرًا تحت قانون ضريبة القيمة المضافة، مثل خدمات المحاماة والمحاسبة ووسائل النقل الفاخرة فلا تمثل وزنًا كبيرًا في مؤشر أسعار المستهلكين في البلاد. وبالتالي من المتوقع أن يكون الأثر التضخمي للقانون الجديد محدودًا، وسيظهر مرة واحدة فقط خلال السنة الأولى من تطبيقه، دون الحاجة إلى تدابير واسعة للتعامل معه[12].

تؤثر عدة عوامل على معدل التضخم، ومنها:

1- زيادة أسعار المستهلك[13]:فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما يُساهم في زيادة التضخم. وذلك لأن الشركات ستقوم بتحميل عبء الضريبة على المستهلكين في نهاية المطاف

2- تأثير الطلب الكلي[14]: قد يؤدي فرض ضريبة القيمة المضافة أو رفع معدلاتها إلى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يصبح المستهلكون أقل ميلًا للإنفاق بسبب ارتفاع الأسعار.

وفي المقابل، يُمكن أن تؤدي الزيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، مما قد يُحفز الطلب الكلي ويُعوض جزئيًا عن تأثير انخفاض الطلب من جانب المستهلكين

-التوقعات التضخمية **[15]:**إذا كان الأشخاص يتوقعون أن الأسعار ستزيد في المستقبل، قد يقومون بشراء المزيد الآن مما يزيد الطلب ويضغط على الأسعار.

-التغيرات في الأسعار العالمية **:**ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط يمكن أن ينعكس في الاقتصاد المحلي مما يساهم في رفع تكلفة المعيشة.

-الاستقرار السياسي والاقتصادي **:**الأزمات السياسية أو الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار الأسعار وزيادة التضخم.

-التغيرات في السياسة الحكومية **:** كزيادة الضرائب أو ضبط الأسعار أو تغيير الدعم الحكومي يمكن أن تؤثر أيضاً على التضخم.و تفاعلات هذه العوامل يمكن أن تكون معقدة، حيث يرتبط كل منها ببعض ويؤثر على الآخر بطرق متعددة.

كما يمكن السيطرة على معدلات التضخم من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومات والبنوك المركزية. إليك بعض الطرق الرئيسية للسيطرة على التضخم[16]:

---

[9] د. سماح انور ابو المجد علي ،" ضريبة القيمة المضافة ومعوقاتها وأثرها في الإيرادات العامة وأسعار المستهلكين بجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية –دراسة مقارنة "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،كلية الحقوق ،جامعة المنوفية ،العدد (47)،2018. ، ص322.

[10] اقتصاديات التداول

https://tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi

[11] الشيماء حامد محمود حجاج ، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها علي معدلات التضخم في مصر ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد الثالث والعشرون ، العد الرابع ، 2022،ص66.

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_269185_f07ec5198b3ae29b5a18f71c210f89c3.pdf

[12] د. حسين علي محمد منازع " العمومية في الضريبة علي القيمة المضافة وأثرها الإقتصادي والإجتماعي " ، مجلة الدراسات العربية ، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا ، المجلد الثاني ، العدد السادس والثلاثون ، 2017 ،ص 636.

https://search.mandumah.com/Author/Home?author=%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9%D8%8C+%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86+%D8%A8%D9%86+%D8%B9%D9%84%D9%8A+%D8%A8%D9%86+%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF

صندوق النقد الدولي" :(IMF) ضريبة القيمة المضافة غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلك على المدى القصير(IMF, 2010) ".

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" :(OECD) زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.3% إلى 0.7[13] (OECD, 2015) ".%

[14] البنك الدولي" :(World Bank) تأثير ضريبة القيمة المضافة على الطلب الكلي يعتمد على كيفية استخدام الحكومة للإيرادات الإضافية(World Bank, 2012) ".

[15] المصرف المركزي الأوروبي" :(ECB) قد تؤثر التغييرات في ضريبة القيمة المضافة على توقعات التضخم، مما يؤثر على سلوك الأجور والأسعار(ECB, 2018) ".

[16] فاطمة فرج محمد،" مؤشر التضخم النقدي في ليبيا واثرها علي المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 2000-2015،المجلة العلمية ،للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلة 10 ،العدد 1، 2019.

Gatawa, N. M., Aliero, H. M., & Aishatu, A. M. (2016). Evaluating the impact of value added tax on the economic growth of Nigeria. In E. G.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

1. **السياسة النقدية:** من خلال زيادة أسعار الفائدة يعتبر إجراءً تقليديًا للحد من التضخم حيث يجعل الاقتراض أكثر تكلفة ويشجع على الادخار مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق. وهكذا يتبين تقليل عرض النقود :وتقليل العَرض النقدي عن طريق بيع السندات الحكومية يمكن أن يساعد في تقليل التضخم.

2. **السياسة المالية :** من خلال خفض الإنفاق الحكومي يمكن أن يقلل من الطلب الكلي في الاقتصاد مما يساهم في تخفيض الضغط على الأسعار. ويلاحظ أن زيادة الضرائب قد تؤدي إلى تقليل الدخل المتاح للأفراد و الأسر مما يقلل من الطلب ويخفف من التضخم[17].

3. **تحفيز الإنتاج :** ودعم التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية في الصناعات يمكن أن يساعد في زيادة العرض وبالتالي تخفيف الضغوط على الأسعار. **وتوفير الدعم للقطاعات الحيوية :**دعم القطاعات مثل الزراعة والصناعة يمكن أن يساعد في زيادة العرض من السلع الأساسية.

4. **الرقابة على الأسعار:** وتحديد الأسعار :قد تلجأ الحكومات أحيانًا إلى فرض حدود على الأسعار لبعض السلع والخدمات رغم أن هذا يمكن أن يؤدي إلى نقص في السلع إذا كانت الأسعار المفروضة أقل من تكاليف الإنتاج.

5. **تحفيز المنافسة :** وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة في السوق قد يساعد على كبح الأسعار حيث تدفع الشركات لتقديم أسعار أقل لتحسين حصتها في السوق.

6. **تحسين الشفافية:** تحسين الشفافية في المعلومات الاقتصادية وتقديم معلومات دقيقة عن المؤشرات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى عدم ظهور توقعات تضخمية غير مبررة.

لذلك فإن السيطرة على التضخم تتطلب توازنًا دقيقًا بين هذه السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وباستقراء ما سبق ومن خلال تحليل التطبيق العملي لضريبة القيمة المضافة يتضح أنها أثرت بشكل تضخمي. فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعًا ملحوظًا منذ بدء تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في الربع الأخير من عام 2016 مقارنة بنفس الفترة من عام 2015. حيث بلغ معدل التضخم في سبتمبر 2016 نحو 13.92%، بينما كان 5.55% في سبتمبر 2015. كما ارتفع المعدل إلى 32.3% في مارس 2018 .

لذلك تعتبر ضريبة القيمة المضافة أحد الأسباب الرئيسية لزيادة معدلات التضخم خلال تلك الفترة حيث تم تطبيق الضريبة دون زيادة مباشرة في الأجور الحقيقية مما ساهم في ارتفاع الأسعار. وفي حال لجأ التجار إلى البيع خارج الفاتورة -بمساعدة بعض الأفراد- سعياً للحصول على أسعار أقل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ويؤثر سلبًا على الإيرادات العامة مما يقلل من الجدوى الاقتصادية والإدارية لتطبيق هذه الضريبة .كما يُلاحظ أيضًا غياب تسعيرة موحدة مما ساهم بشكل كبير في تفاقم المشكلة.

ويتطلب الأمر من القائمين على التطبيق تعزيز الوعي الضريبي لدى التجار بالإضافة إلى ضرورة الرقابة المستمرة على الأسواق من خلال الجهات المختصة. يجب أيضًا توعية المواطنين بأن الأثر المباشر لهذه الضريبة يمر عبر مراحل تداول السلعة أو الخدمة. لذا من الضروري أن تكون نسبة الضريبة منخفضة جدًا (بين 3-5%) على السلع ذات الاستهلاك العالي وذلك لتجنب تأثير التطبيق على الارتفاع الكبير في الأسعار والمساهمة في الحد من التضخم الركودي

ثانيا:- تأثير إيرادات ضريبة القيمة المضافة على البطالة:

تُظهر البيانات انخفاضًا مستمرًا في معدلات البطالة من 12.8% في 2016/2015 إلى 6.6% في 2025/2024، على الرغم من التقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية. فإن إيرادات ضريبة القيمة المضافة ساهمت في تمويل مشاريع تنموية وإصلاحات هيكلية، مما أدى إلى خلق فرص عمل، خاصة للشباب والنساء. وهذا الانخفاض يعكس نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق نمو

شامل ومستدام، حيث يُعد خلق فرص عمل لائقة أحد أهم أهدافه لتحسين دخل المواطنين وتعزيز العدالة الاجتماعية[18].

رابعا:- تأثير إيرادات ضريبة القيمة المضافة على النمو الحقيقي

وبإستقراء ما سبق يتضح أن تقلبات في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ ذروته عند 6.6% في 2022/2021، لكنه تراجع إلى 2.4% في 2024/2023 بسبب صدمات اقتصادية متتالية، مثل جائحة كورونا والتداعيات الاقتصادية العالمية. وأن إيرادات ضريبة القيمة المضافة دعمت الاستقرار المالي من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتمويل مشاريع البنية التحتية، مما ساهم في تحقيق نمو حقيقي مستدام، كما يتضح من التعافي إلى 4.2% في 2025/2024.

لذلك تعمل الحكومة المصرية حاليًا[19] على دعم جهود البنك المركزي المصري لخفض معدلات التضخم السنوية إلى نطاق مستهدف يتراوح بين 5% و9% (7% ± 2%)، وفقًا لأهداف التضخم المعلنة. تُظهر هذه الأهداف التزام الحكومة بمواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية من خلال تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة وتنفيذ إصلاحات هيكلية تدعم النمو المستدام. تشمل هذه الجهود:

1- تعزيز خلق فرص العمل: ركزت الإصلاحات على خلق فرص عمل لائقة، خاصة للشباب والنساء، مما أدى إلى انخفاض مستمر في البطالة، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الصدمات المتتالية.

2- السياسة النقدية: رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 800 نقطة أساس مؤخرًا، ليصل متوسط ممر سعر الفائدة (الكوريدور)[20] إلى 27.75%، بهدف كبح التضخم المرتفع والحفاظ على استقرار الأسعار.

Popkova & B. S. Sergi (Eds.), *"Smart Technologies" for Society, State and Economy* (pp. 60-65). Lecture Notes in Networks and Systems, 155. Springer. https://www.springer.com/series/15179

[17] د. الشيماء حامد محمود حجاج ، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها علي معدلات التضخم في مصر ، مرجع سابق ، ص50 .

[18] الموازنة العامة للدولة الحساب الختامي والبيان المالي لعام 2025/2024 ،ص 20 -21 ،.
https://assets.mof.gov.eg/files/e71456f0-1115-11ef-9344-7df71ce3a38d.pdf

[19] نفس المرجع السابق

[20] في السياق الاقتصادي والنقدي، يُشير مصطلح **"الكوريدور (Corridor)** "إلى النطاق أو الحدود التي يحددها البنك المركزي لأسعار الفائدة التي تُطبق على العمليات النقدية بين البنك

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

3- الإصلاحات الهيكلية: تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل يُسهم في تحسين دخل المواطنين، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية من حيث التأثير والاستدامة.

نافلة القول أن تُظهر البيانات أن إيرادات ضريبة القيمة المضافة ساهمت بشكل كبير في تمويل الإصلاحات الاقتصادية وتقليل العجز المالي، مع تأثيرات متفاوتة على التضخم، البطالة، ومعدلات النمو الحقيقي.

وعلى الرغم من ارتفاع التضخم في بعض السنوات، فإن السياسات النقدية والمالية، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة وتنفيذ إصلاحات هيكلية، ساعدت في تحقيق استقرار نسبي وخفض البطالة. تستمر الحكومة المصرية في جهودها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يُسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وخلق فرص عمل، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويواجه التحديات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني

دور ضريبة القيمة المضافة علي معدلات الإدخار والإستثمار

إن تأثير الضريبة على القيمة المضافة على الاستثمار والادخار يعتمد على نطاق الضريبة وسعرها. فعلى سبيل المثال إذا كان نطاق الضريبة واسعًا ويشمل مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، وكان سعر الضريبة مرتفعًا بهدف زيادة الإيرادات العامة فمن المحتمل أن تؤدي هذه الضريبة إلى آثار انكماشية. حيث يمكن أن ينخفض المستوى العام للاستثمار وتقل معدلات الاستهلاك خاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن[21] .

أما بالنسبة للسلع التي يزداد الطلب عليها من قبل أصحاب الدخول المرتفعة فمن المتوقع أن يتأثر الادخار بالانخفاض مما قد يؤدي إلى تراجع المشروعات في المستقبل[22].

ويمكن أن يعزز تعديل مزيج الضرائب بحيث تزداد أهمية ضرائب الاستهلاك مقارنة بضرائب الدخل والنمو الاقتصادي. فضرائب الدخل تشوه قرارات الاستثمار بين الاستهلاك والادخار مما يقلل من العائد على الادخار ويزيد من تكلفة الاستهلاك المستقبلي. وبالتالي فإن زيادة الادخار تساهم في رفع معدل نمو مخزون رأس المال وهو ما يتضح من الانحدارات الضريبية العامة والنتائج التجريبية[23].

ويلاحظ أن الاستثمار يُشير إلى القيمة المضافة إلى رأس المال، سواء كان ثابتًا أم متداولًا في بلد معين خلال فترة زمنية محددة. ويساهم هذا الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز التكوين الرأسمالي للاقتصاد الوطني[24].

كما تساهم أنماط الضرائب التي تقلل من الاستهلاك وتفضل الأرباح في تعزيز النمو في البلدان النامية من خلال تشجيع المدخرات والاستثمارات وتوجيه الإنتاج نحو التصدير[25]. في بيئة تتميز بانخفاض نسبة رأس المال إلى العمل، لا تتناقص العوائد الهامشية على رأس المال مع زيادة الاستثمار مما يعزز نمو الإنتاجية من خلال تكوين رأس المال. وبالتالي يُعتبر تراكم رأس المال واعدًا بعوائد مرتفعة ونمو مستدام ونظرًا لعدم كفاية تدفقات رأس المال لتمويل الاستثمار فإن ارتفاع معدلات المدخرات المحلية يعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الاستثمار. ومن ثم يُتوقع أن يؤدي تعديل هيكل الضرائب من ضرائب دخل رأس المال إلى ضرائب الاستهلاك والأجور إلى دعم النمو من خلال زيادة المدخرات والاستثمار[26].

وفضلا عن ذلك تستخدم الحكومات العديد من أدوات السياسة العامة من أجل جذب المستثمرين الأجانب إلى بلدانها. ودورها النشط في النمو الاقتصادي والإنتاجية يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر مهما للبلدان ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه شكل خاص للتدفق المالي عبر الحدود ولا تضع البلدان المتقدمة نمو لوائح تنظيمية فحسب، بل تشكل البلدان النامية أيضا سياسات من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. ولتحقيق هذا الهدف، وضعوا حوافز مالية وخاصة الأدوات الضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية وخفض معدلات الضرائب[27]. وفي الوقت نفسه أدت خطط التكامل الضريبي دورا كبيرا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويرغب جميع المستثمرين-بما في ذلك المستثمرين الأجانب - في زيادة أرباحهم ويقبلون معدل الضريبة كأحد عناصر التكلفة. هدفهم هو زيادة أرباحهم بعد الضرائب. نتيجة لذلك ينقل المستثمرون[28].

ويؤثر معدل الضريبة بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد. بعبارة أخرى تعتبر السياسات الضريبية عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي حيث تؤدي المعدلات المرتفعة إلى تقليل العوائد بعد الضرائب. وبما أن معدلات الضرائب تؤثر على العائدات على الأصول فإنها تلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل الأجانب عند استثمارهم في الخارج. فعندما يرتفع معدل الضريبة ينخفض معدل العائد، مما يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المركزي والبنوك التجارية.وايضا هو هو نطاق أسعار الفائدة الذي يحدده البنك المركزي كأداة رئيسية لإدارة السيولة وضمان استقرار النظام المالي في الدولة.
د.ياسر عبدالسلام عبدالحليم الزيات ،"دور سياسة سعر الفائدة في البنوك لمدة ليلية واحدة (سعر الكريدور في تأثير العوامل المحددة)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد السادس عشر ،العدد الثاني ،2025م ،ص3341 .
https://jces.journals.ekb.eg/article_437894_91c5529a5c58b5d3e23145815a6a31df.pdf

[21] د. انور محمد عبدالوهاب العليمي ، احلال ضريبة القيمة المضافة لتحديث الضريبة العامة علي المبيعات (دراسة مقارنة بين التشريعين المصري واليمني)، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 2020م ،ص292 .

[22] د. عبدالستار عبدالحميد سلمي ، الضريبة علي القيمة المضافة ومدي تطبيقها في مصر ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، المجلد العاشر، العدد التاسع عشر، 2001.، ص 334.

[23] Myles, Gareth D. *Economic Growth and the Role of Taxation: Disaggregate Data*. OECD Economics Department Working Papers No. 715, University of Exeter and Institute for Fiscal Studies, July 2007.p.60.

[24] د.علي عبدالرؤوف الادريسي ،" سياسات الاسثمار "، معهد اكتوبر العالي للاقتصاد، دار النهضة للطباعة ،2024،ص134.

[25] يمن حافظ الحماقي ، دور الضريبة علي القيمة المضافة في تفعيل السوق العربية المشتركة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، 2011.ص122.

[26] Başbay, Mustafa Metin. Fiscal Policy and Economic Growth at Different Stages of Development: An Eclectic Approach. PhD Thesis, Centre of Development Studies, University of Cambridge, St Edmund's College, April 2021.p.71.

[27] Boonaiem, Saowalak (2022) An empirical analysis of tax policy and inward foreign direct investment in Thailand. PhD thesis(8-10). https://theses.gla.ac.uk/83257/

[28] Nida ABDiOĞLU, Mine BiNiŞ, Mehmet ARSLAN , The Effect of Corporate Tax Rate on Foreign Direct Investment: A Panel Study for OECD Countries , EGE ACADEMIC REVIEW, Cilt 16 · Sayı 4 · Ekim 2016,p.599.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

لقد أوجد المشرع المصري حافزًا مهمًا للاستثمار من خلال نصه في المادتين (3، 36) من قانون الضريبة على القيمة المضافة[29]، حيث حدد سعر الضريبة بنسبة صفر على السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج، سواء كانت هذه السلع عامة أم مجدولة. وقد كان من الجيد أن يسمح المشرع بترحيل الضريبة إلى الفترات الضريبية اللاحقة، مما يسهم في توفير السيولة النقدية للمسجلين. وهذا الأمر يتيح لهم الاستفادة من الأموال المحصلة لفترة زمنية معينة مما يمكنهم من تغطية بعض نفقاتهم الاستثمارية حتى يحين موعد سداد الضريبة في الفترات الضريبية التالية.

وهكذا يتبين توافق فلسفة المشرع المصري مع توجهات الدول التي تشجع الاستثمار وتوجهه نحو مجالات النشاط الاقتصادي من خلال النظام الضريبي حيث تُعتبر الضرائب إحدى أدوات تحفيز الاستثمار[30].

ويتم ذلك من خلال تقديم معاملة ضريبية منخفضة للاستثمارات التي تتماشى مع أولويات فلسفة اقتصاد الدولة، بينما تُفرض ضرائب مرتفعة على الأنشطة التي يُراد تقليصها.

إن فرض الضرائب بأسعار تفضيلية يُعتبر وسيلة فعالة لجذب المستثمرين حيث يعتمد ميلهم للاستثمار على عاملين رئيسيين: 1-سعر الفائدة السائد في السوق 2-والكفاءة الحدية لرأس المال. كما تلعب الضرائب دورًا حيويًا في جذب رؤوس الأموال، إذ تؤثر على معدل الأرباح؛ فكلما زادت الفرص وزادت معدلات الأرباح زاد الميل للاستثمار، بينما ينخفض هذا الميل مع تراجع الفرص[31].

وتزداد المنافسة الضريبية بين الدول بشكل مستمر بهدف جذب الاستثمارات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولتحفيز هذه التدفقات تعتمد الدول مجموعة من السياسات بما في ذلك تخفيض معدل ضريبة الشركات.

فإن العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الضرائب على الشركات. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف فعالية خفض معدلات ضريبة الشركات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتأثير ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول.

فاالضريبة علي القيمة المضافة لها دور كبير في المفاضلة بين الاستهلاك والادخار وفي حجم الاستهلاك ، ويتوقف ذلك علي العوامل النفسية والموضوعية ،ومن أهمها حجم الدخل فكلما كان الدخل بسيطا ومحدودا استهلك بعضة أو كله أو أغلبة بعكس إذا كان الدخل مرتفعا ففي هذه الحالة تزيد النسبة التي توجه للادخار .

ومن ذلك ومن خلال مراجع الادبيات الاقتصادية نجد أنه يوجد علاقة ارتباط بين الادخار والاستثمار وهو ما يعرف عن الاقتصاديين بالفجوة الداخلية وأنه لايمكن الفصل بين الاستثمار والادخار حيث يتساوي الاثنان بتوازن الحالة الاقتصادية .حيث ان ضريبة القيمة المضافة تتميز بالقدرة علي الارتفاع بمعدلات الادخار و، وأنها تعمل علي تشجيع المدخرات لأنها تجعل التبادل في صالح الإنفاق الاستهلاكي المستقبل أكثر منه بالنسبة للانفاق الاستهلاكي الجاري .فتأجيل الفرد لاستهلاكة يتضمن تأجيلة لدفع الضريبة عن ذلك الجزء المجنب من الدخل عن الاسنهلاك[32] .

وأنها أفضل ضريبة لكبح جماح الاستهلاك فتؤدي بالفعل الي زيادة المدخرات وخاصة الادخار الإجباري ،المتمثل في الحصيلة الكبيرة التي تدخل الخزانة العامة، وتوجه الاستثمار وتحفزة فهي افضل ضريبة لتشجيع الانتاج والاستثمار، ومن المعروف أن الميل للادخار مرتبط بالميل للاستهلاك فإذا زاد الاستهلاك نقص الادخار والعكس صحيح [33].والواقع أن أثرها يتوقف علي نطاق الضريبة وسعرها ، فعلي سبيل المثال اذا كان سعر الضريبة مرتفعا بهدف زيادة الإيرادات العامة فمن المحتمل أن يكون الضريبة بهذا الشكل آثارها انكماشية ،حيث ينخفض المستوي العام للاستثمار وتقل معدلات الاستهلاك الخاصة من السلع ذات الطلب المرن ، أما السلع التي يكون الطلب عليها من اصحاب الدخول المرتفعة فيتوقع ان يتاثر ادخارها إلي الانخفاض[34] .

لذلك فإنها تلعب دورا هاما في توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار وبالتالي تؤدي إلي زيادة المدخرات ، وهذة الزيادة يمكن توجيها في الانتاج الاستثماري ، والذي يساعد علي تقدم الصناعة ، وتؤدي بالتالي إلي تشجيع حركة الإنتاج والاستثمار ومحاربة بعض العادات التي تتسم فيها مجتمعات الدول النامية والمؤثرة في انخفاض معدلات الادخار مثل الاستهلاك الترفي فهي وسيلة فعالة لضبط الاستهلاك ،وأثبتت بعض تجارب الدول المطبقة لضريبة القيمة المضافة أنها لا تشوة السلوك الاستثماري أو الادخار ، وإنما تحسن من فاعلية الاقتصاد ، كما أنها عند تحقيق الزيادة في الموارد فإنه يمكن استخدامها في تقليل العجز المالي وخفض الاقتراض الحكومي مما يؤدي الي هبوط سعر الفائدة ، وتحفيز الاستثمار ، وتقدم الصناعات، وبالتالي فإنها تعمل علي تشجيع كلا من الإنتاج والاستثمار وزيادة الكفاءة الاقتصادية .

---

[29] انظر المادتين (3، 36) من القانون رقم 67 لسنة 2016 .

[30] د. أنور محمد عبدالوهاب العليمي ، إحلال ضريبة القيمة المضافة لتحديث الضريبة العامة علي المبيعات "دراسة مقارنة بين التشريعين المصري واليمني)،)"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2020،ص293 .

[31] محمد صالح مهدي الزهيري، الاثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة "دراسة مقارنة بين التشريعين المصري والعراقي ")"، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق،جامعة القاهرة ،2018م، ص 206 ،207 .

[32] د.وليد عبدالرحمن الرومي ،" الادخار الاجباري ودورة في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة "، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، 1983، ص 299-300.

[33] د. حسين علي محمد منازع ، العمومية في الضريبة علي القيمة المضافة وأثرها الإقتصادي والإجتماعي "، مجلة الدراسات العربية ، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا ، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، المجلد الثاني، العدد السادس والثلاثون، 2017، 634 .
https://search.mandumah.com/Author/Home?author=%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9%D8%8C+%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86+%D8%A8%D9%86+%D8%B9%D9%84%D9%8A+%D8%A8%D9%86+%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF

[34] د. عادل احمد حشيش،مصطفي رشدي شيحة، " مقدمة في الاقتصاد العام "، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1990 ، ص 300،299.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

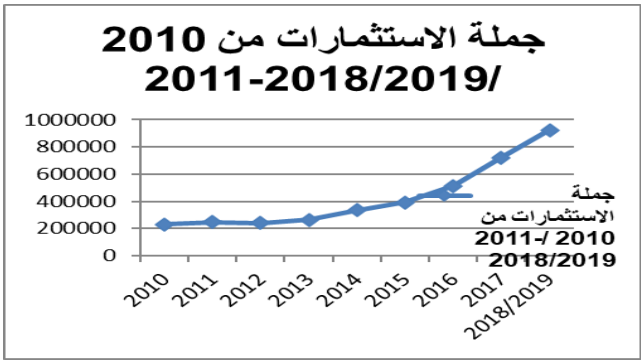

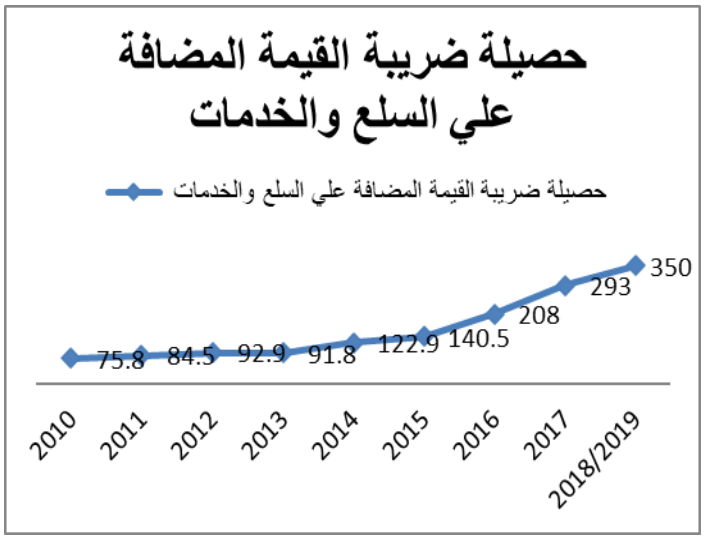

الشكل رقم(1) يوضح حصيلة الضريبة علي السلع والخدمات والاستثمارات خلال الفترة 2010-2020/2019.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد علي ،التقارير السنوية للبنك المركزي المصري لسنوات مختلفة .

-يتضح من بيانات الشكل السابق: بأن الاستثمارات في مصر تأخذ نمط متزايد وأن أعلي قيمة للاستثمارات 922536.0 مليون جنية وذلك في عام 2011/2010 وأقل قيمة في عام 2010 229066.4 ،وبذلك فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لة أثر إيجابي علي زيادة الإيرادات حيث زادت الحصيلة الضريبية في العام الذي تم فية تطبيق هذه الضريبة ونستنتج من تلك الزيادة نمو في حجم الاستثمارات المنفذة في مصر[35].

المطلب الثالث

تأثير تغير معدلات ضريبة القيمة المضافة على السلوك الاستهلاكي

تُعتبر ضريبة القيمة المضافة أداة فعالة لتنظيم الإنفاق العام ولكنها في الوقت نفسه تؤثر على سلوك المستهلكين .فزيادة هذه الضريبة قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، بينما قد يشجع تخفيضها على زيادة الاستهلاك"[36].ويرجع أثر الضريبة علي الاستهلاك عن طريق تأثيرها في العوامل النفسية والموضوعية ،وأنها تؤثر في القوي الشرائية للأفراد بصورة عكسية ،نظرا لارتفاع أسعار السلع التي تفرض عليها مما يؤدي في النهاية إلي انخفاض الاستهلاك[37].

ولكن يتوقف تاثيرها علي عدة عوامل منها مقدار الضريبة من دخول الأفراد حيث أن معدل ما ينفقة الفرد علي الاستهلاك مرتبط بحجم دخلة فالضريبة التي تفرض علي السلع التي يستهلكها الأشخاص أصحاب الدخول المنخفضة تعمل علي خفض الاستهلاك الخاص بنفس القدر التي تقتطعة تقريبا ، أما إذا فرضت الضريبة علي السلع الترفيهية التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة فإنها تعمل أيضا علي خفض الاستهلاك ولكن بصورة اقل من القدر التي تقتطعه، وتربطهم علاقة عكسية بين أثر الضريبة علي الاستهلاك ومستوي الدخل .

ومرونة الطلب علي المنتج ، فيتأثر استهلاكها نتيجة لفرض الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يستطيع المكلفون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة فيستمرون في طلبها بعد فرض الضريبة بنفس الكمية قبل فرض الضريبة [38].

لذلك سوف نوضح تأثير معدل ضريبة القيمة المضافة كالأتي :-

---

[35] سالم،كريم سيد محمد،" اثر تطبيق الضريبية علي القيمة المضافة علي الاستثمار في مصر،المجلة العلميةللدراسات التجارية والبيئية،جامعة قناة السويس كلية التجارة ،مجلد12،عدد3 ،2021 ،ص319.

[36] د. رشا سعيد عبد المنعم محمد ، الجدوي الاقتصادية لاحلال ضريبة القيمة المضافة محل المبيعات "دراسة مقارنة "، ، رسالة دكتوراة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس،2010م.، ص80.

[37] عبدالمنعم عبدالغني،" الضريبة علي القيمة المضافة " ، تأصيل علمي وعملي ،بدون دار نشر ،2016م ، ص 111.

[38] احمد علي ابراهيم السقاف،" الاثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة "، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، 2015، ص 503 :505.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

أولا: تأثير رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة:لتقييم تأثير زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة [39]الثابت 14% إلي 15% يتم احتساب أولا ما هو التأثير المحتمل لهذا؟ وما رد فعل الاقتصاديون اتجاه تحصيل ضريبة القيمة المضافة؟

وتأسيسا علي ذلك عندما يتم زيادة الضريبة 1% نتيجة الدراسة علي جنوب أفريقيا وفقا لنموذج التوازن العام القابل للحساب **CGE**[40] . فإن رد الفعل الفوري للصدمة من النموذج العام الديناميكي يشير إلي أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 0.0002% في عام 2018،لكنة زاد بنسبة 0.0028%في العام التالي 2019،استمر هذا الاتجاة حتي عام 2021،وبالتالي فإن الزيادة بنسبة 1% من معدل ضريبة القيمة المضافة ستزيد من التوقعات المتوقعه لتحصيل ضريبة القيمة المضافة بنحو 3.2 مليار في المتوسط.

-ويمكن بيان تأثير رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة في العناصر الآتية :-

1-انخفاض الطلب الكلي **:** يؤدي رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يجعل المستهلكين أقل ميلًا للإنفاق، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.

2-تحول في نمط الاستهلاك **:** قد يدفع ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات المستهلكين إلى البحث عن بدائل أرخص أو تقليل استهلاكهم لتلك السلع والخدمات، وقد يتجهون نحو السلع والخدمات المعفاة من الضريبة.

3-تأجيل الشراء **:** في حالة السلع المعمرة قد يؤدي ارتفاع أسعارها بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى تأجيل المستهلكين قرار الشراء لوقت لاحق، أملاً في انخفاض الأسعار مستقبلًا أو البحث عن عروض وتخفيضات.

4-زيادة التوفير **:** في بعض الحالات قد يدفع ارتفاع الأسعار المستهلكين إلى زيادة مدخراتهم لتغطية ارتفاع تكلفة المعيشة أو لتجنب الديون.

5-انخفاض الإنفاق على الترفيه والرفاهية **:**قد يقلل المستهلكون من إنفاقهم على السلع والخدمات الترفيهية والكمالية لتوفير المال بسبب ارتفاع تكلفة الضروريات[41].

ثانيا:- تأثير خفض معدلات ضريبة القيمة المضافة:يؤدي خفض معدلات ضريبة القيمة المضافة إلي:-

1-زيادة الطلب الكلي **:**يؤدي خفض معدلات ضريبة القيمة المضافة إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، مما يُحفز المستهلكين على زيادة إنفاقهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

2-تحول في نمط الاستهلاك **:**قد يدفع انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات المستهلكين إلى زيادة استهلاكهم لتلك السلع والخدمات، وقد يتحولون من استهلاك البدائل الأرخص إلى السلع ذات الجودة الأعلى.

3-تسريع الشراء **:**في حالة السلع المعمرة، قد يؤدي انخفاض أسعارها بسبب خفض ضريبة القيمة المضافة إلى تشجيع المستهلكين على الشراء في وقت مبكر، خوفًا من ارتفاع الأسعار مستقبلًا أو للاستفادة من الأسعار المنخفضة.

4-انخفاض التوفير **:**قد يدفع انخفاض الأسعار المستهلكين إلى تقليل مدخراتهم، حيث يشعرون أنهم بحاجة إلى توفير أقل لتغطية تكلفة المعيشة، وقد يزيدون من إنفاقهم على الترفيه والرفاهية. وأن زيادة الاستثمار **:**قد يُحفز خفض ضريبة القيمة المضافة بعض المستهلكين على استثمار أموالهم

ثالثا :العوامل المؤثرة على تأثير تغير ضريبة القيمة المضافة:-

1-مرونة الطلب السعرية[42]: كلما زادت مرونة الطلب السعرية لسلعة أو خدمة معينة كلما كان تأثير تغير ضريبة القيمة المضافة على استهلاكها أكبر. بمعنى آخر إذا كانت السلعة أو الخدمة ضرورية فإن تأثير تغير ضريبة القيمة المضافة سيكون أقل من تأثيره على سلعة أو خدمة كمالية.

2-مستوى دخل المستهلكين[43]: يُعتبر تأثير تغير ضريبة القيمة المضافة على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض أكبر من تأثيره على المستهلكين ذوي الدخل المرتفع حيث أن نسبة الإنفاق على الضروريات تكون أكبر لدى ذوي الدخل المنخفض.

3-توقعات التضخم: إذا توقع المستهلكون ارتفاع معدل التضخم في المستقبل فقد يزيدون من إنفاقهم الحالي حتى لو ارتفعت أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة.

4-السياسات الحكومية الأخرى: قد تؤثر السياسات الحكومية الأخرى، مثل دعم أسعار بعض السلع أو الخدمات، على تأثير تغير ضريبة القيمة المضافة على السلوك الاستهلاكي.

المطلب الرابع

تأثير ضريبة القيمة المضافة علي إعادة التوزيع

[39] Erero, J. L. (2021). Contribution of VAT to economic growth: A dynamic CGE analysis. Journal of Economics & Management, 43, 22-51. https://doi. org/10.22367/jem.2021.43.02.

[40] نموذج التوازن العام القابل للحساب CGE، هو نموذج مناسب لتقييم تاثير اي صدمة داخل الاقتصاد والذي استخدمة الاكاديميون والباحثون لذلك .

[41] د. حسين علي محمد منازع " العمومية في الضريبة علي القيمة المضافة وأثرها الإقتصادي والإجتماعي " ، مجلة الدراسات العربية ، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا ، المجلد الثاني ، العدد السادس والثلاثون ، 2017 ، ص629 .,
https://search.mandumah.com/Author/Home?author=%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9%D8%8C+%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86+%D8%A8%D9%86+%D8%B9%D9%84%D9%8A+%D8%A8%D9%86+%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF

[42] Pindyick, R. S., & Rubinfeld, D. L. (2018). Microeconomics (9th ed.). Pearson Education.
وزارة المالية المصرية. (2023). قانون ضريبة القيمة المضافة

[43] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). تقرير حول الفقر في مصر

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

إن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على المستهلك النهائي حيث يقوم المنتجون برفع أسعار السلع لتعويض العبء المالي. وفي بعض الحالات يتحمل المنتجون جزءًا من هذا العبء بسبب مرونة الطلب والعرض. إذا فرضت الضرائب على السلع الإنتاجية سيرفع المنتجون أسعار السلع الاستهلاكية لتغطية الضريبة. وبالتالي تعتبر الضرائب غير المباشرة عبؤها الأساسي على المستهلك حيث ينقل المنتجون هذا العبء بسهولة[44].

وتُعتبر الضريبة المفروضة على التصرفات المتعلقة بالدخل أو الإنفاق على السلع والخدمات ضريبة غير مباشرة مما يعني أن عبء هذه الضريبة يتحمله المستهلك الذي يشتري السلعة أو الخدمة. وعندما تُفرض هذه الضريبة على الدخل المستخدم في شراء السلع والخدمات فإنها تُعتبر ضريبة على الاستهلاك. أما إذا تم فرضها على الإنتاج فإنها تُعتبر ضريبة على رقم الأعمال أو ضريبة إنتاج[45].

وتواجه الدول النامية [46]تحديات كبيرة بسبب ضعف الضرائب المفروضة على الدخول وذلك نتيجة لانخفاض مستويات الدخل ووجود قطاع زراعي واسع وغير منظم. كما أن الاقتصاد المعيشي الذي يعتمد على الاستهلاك المباشر يجعل هذه الدول مضطرة للاعتماد على الضرائب غير المباشرة. وقد أصبحت هذه الضرائب ميزة أساسية تحظى باهتمام كبير في الدول الاستهلاكية نظرًا لدورها الحيوي في تأمين الموارد اللازمة لمواجهة أعباء التنمية .

إضافة إلى ذلك يُلاحظ أن الجزء الأكبر من الدخل يُنفق على السلع الأساسية مما يزيد من الاعتماد على الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة ورسوم التجارة الخارجية ويأتي ذلك في ظل برامج الإصلاح الضريبي التي توصي بها المؤسسات الاقتصادية الدولية والتي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الضرائب على الإنفاق والاستهلاك والتداول.

كما تؤدي هذه الضرائب غير المباشرة إلى زيادة الأسعار مما يشكل عبئًا على ذوي الدخل المحدود خاصة عندما تُفرض على السلع الأساسية. فمثل هذه الضرائب تُضاف إلى سعر السلعة أو الخدمة مما يجعل المكلف غير مدرك لها. ومن أبرز عيوب هذه الضرائب عدم عدالتها، حيث تُطبق بنفس النسبة على جميع الأفراد، دون تمييز بين أصحاب الدخل المرتفع والمنخفض، رغم الفارق الكبير في قدرتهم على الدفع. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإنفاق على السلع الضرورية من الدخل تكون أعلى لدى الفئات الفقيرة.

ومن الجدير بالملاحظة أن الاستقطاعات الضريبية غير المباشرة تمنح السلطات في الدول النامية مرونة أكبر لزيادة حصيلة الضرائب، من خلال رفع المعاملات الضريبية تدريجياً على السلع الكمالية. ومع ذلك تؤدي هذه الضرائب غير المباشرة إلى ضغط على الطلب المحلي مما ينعكس سلباً على الاستهلاك. ومن الواضح أن توسع فئات الفقراء والضعفاء اقتصادياً والعاطلين عن العمل لا يصب في مصلحة قطاع الأعمال حيث إن هؤلاء يشكلون جزءاً كبيراً من قاعدة عملائهم ويعتمدون على السوق المحلية. وبالتالي، فإن ضعف الطلب في السوق المحلية يؤدي إلى الركود والكساد مما يبطئ عجلة الإنتاج ويضعف الاستثمار ويؤدي إلى تعطيل جزئي في استهلاك الطاقات الإنتاجية وانخفاض الأرباح مما يزيد من معدلات البطالة والفقر[47].

لذلك يمكن أن يسهم رفع الحد الأدنى للضرائب الشخصية الذي يستثني العديد من ذوي الدخل المحدود والفئات الفقيرة، في تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل.وسنوضح ذلك من خلال الفروع التالية :-

الفرع الأول : تأثير ضريبة القيمة المضافة علي إعادة التوزيع .

الفرع الثاني :الآثار التوزيعية للضريبة علي القيمة المضافة .

الفرع الأول

تأثير ضريبة القيمة المضافة علي إعادة التوزيع

تُعتبر الضرائب من أهم الأدوات المالية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني حيث تلعب دورًا حيويًا في توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه أنماط الاستهلاك. وهذا بدوره يُحفز الإنتاج ويؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

وهكذا يتبين أن من بين هذه الضرائب تبرز ضريبة القيمة المضافة كأحد الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على استخدامات الدخل. وقد انتشر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العديد من دول العالم حيث اعتمدتها الحكومات نظرًا لسهولة جبايتها ووفرتها في الإيرادات.

لذلك فإن ضريبة القيمة المضافة هي نوعًا من الضرائب غير المباشرة حيث تُفرض على استخدامات الدخل أو مظاهر الإنفاق، وتستند إلى السلع والخدمات كوعاء لها. يتحمل المستهلك عبء هذه الضريبة، مما يميزها عن الضرائب المباشرة التي تعتمد على تملك الثروة أو المال كوعاء لها[48].

كما تعني إعادة التوزيع بالمعنى الواسع الإشارة إلى حالة معينة تقوم فيها الدول بتغيير الأوضاع الاقتصادية لمختلف أفراد المجتمع. ويتم ذلك من خلال التدخل باستخدام أدوات مالية وغير مالية. وتستند الأوضاع الاقتصادية التي يتعين تغييرها لإعادة التوزيع إلى مجموعة من الأدوات التي تحدد وفقًا لثلاثة معايير[49]:

1-معيار التدخل،2- معيار الاستهلاك، 3-ومعيار الثروة.

وبطبيعة الحال يعتقد البعض[50] أن الضرائب غير المباشرة تسهم في سوء توزيع الدخل والثروات حيث تؤثر بشكل أكبر على الطبقات الفقيرة مقارنة بالطبقات الغنية.

---

[44]د. عبدالكريم بريشي ، دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني "دراسة حالة الجزائر " خلال الفترة 1988-2011،"، رسالة دكتوراة ،كلية العلوم الاقتصادية ،التيسير والعلوم التجارية ،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان ،2013م، ص 207 .

[45] جمال شهاب الدين ، اثر الضريبة علي القيمة المضافة في اعادة توزيع الدخل القومي ، ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، 2014 ، ص38.

[46] د. رفعت المحجوب ، المالية العامة ، الكتاب الثاني دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1971،ص81 -85.

[47] جمال شهاب الدين ، اثر الضريبة علي القيمة المضافة في اعادة توزيع الدخل القومي ، مرجع سابق ، ص39.

[48] جمال شهاب الدين ، أثر ضريبة القيمة المضافة في إعادة توزيع الدخل القومي ، مرجع سابق ،ص6.

[49] د. رياض الشيخ ، المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية ،دراسة في الإقتصاد العام والتخطيط المالي ،دار النهضة العربية ، 1969 ، ص 465 وما بعدها.

[50] د. عادل أحمد حشيش ، مصطفي رشدي ، الإقتصاد العام ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 300 وما بعدها .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

بينما يعتقد البعض[51] الآخر أن ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلى انخفاض كبير في استهلاك الفئات ذات الدخل المحدود مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفع، وذلك في حال عدم تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلاً. ومع ذلك نرى أن تأثير ضريبة القيمة المضافة على إعادة توزيع الدخل يعتمد على الإجراءات المالية وغير المالية التي تتبناها الدولة لحماية الفئات ذات الدخل المحدود، من خلال تقديم الإعفاءات والتخفيضات.

ويتوقف تأثير الضريبة على القيمة المضافة على الدخل القومي في تحديد الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بشكل نهائي حيث يمكن أن يتم نقل هذا العبء إلى جهة غير تلك التي قصدها المشرع. وتلعب الضرائب دورًا مهمًا في توزيع الدخل القومي بين مختلف فئات المجتمع، كما تعتبر الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة عبئًا على المستهلكين من الطبقات ذات الدخل المحدود الذين يتميزون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك مقارنة بالطبقات الغنية.

وهذا يؤدي إلى أن إعادة توزيع الدخل تصب في صالح الطبقات الغنية، خاصة فيما يتعلق بالسلع الضرورية. أما فرض الضرائب على السلع الكمالية فإنه يؤثر سلبًا على الطبقات ذات الدخل المحدود حيث يقتصر استهلاك هذا النوع من السلع بشكل كبير على الطبقات الغنية[52].

-تأثير الضريبة القيمة المضافة على توزيع الدخل القومي

تُعتبر الضريبة على القيمة المضافة أداة رئيسية لتوزيع الدخل القومي في مصر، لاسيما بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، اللتين نجمتا عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، كالفقر والبطالة.

كما تُعتبر قضية استخدام معدلات الضريبة التفاضلية على السلع جزءًا أساسيًا من السياسة الضريبية. وفي هذا الإطار تعتمد معظم الدول- باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية- على ضرائب القيمة المضافة إلى جانب الضرائب المباشرة لزيادة إيراداتها.

وتُمنح العديد من هذه الدول معاملة تفضيلية لسلع معينة من خلال الإعفاءات أو التصنيف الصفري أو المعدلات المخفضة. وهكذا يتبين في بعض الحالات تعكس هذه السياسات التحديات المرتبطة بفرض الضرائب على خدمات المستهلك بشكل مناسب كما هو الحال في مجالات الإسكان والخدمات المالية[53] .

هناك أيضًا سلع تخضع لمعدلات ضرائب أعلى وذلك استنادًا إلى اعتبارات العوامل الخارجية أو كرسوم على المستخدم مثل التبغ والكحول والمنتجات البترولية وما يهمنا هنا هو استخدام الضرائب التفاضلية على السلع كأدوات لإعادة التوزيع. وغالبًا ما تُفرض ضرائب بمعدلات مخفضة على السلع التي تُعتبر ضرورية لدافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض مثل الطعام وملابس الأطفال والتدفئة المنزلية[54]. بينما تُظهر بعض الفوائد في فرض ضرائب أكثر مرونة على السلع ذات الطلب المنخفض لتحسين نتائج الإعانات.

وتم تقديم حجج قوية تشير إلى أن إعادة التوزيع تكون أكثر فاعلية عند الاعتماد فقط على مخططات تحويل الضرائب المباشرة التصاعدية. يأتي ذلك في ظل التعقيدات والخسائر المحتملة التي تؤثر على كفاءة زيادة الإيرادات نتيجة المعدلات التفضيلية لنظام ضريبة القيمة المضافة[55].

ولكن لا يفوتنا أن ننوه في الآونة الأخيرة تم مراجعة هذا الموقف حيث تم اقتراح إلغاء معدلات ضريبة القيمة المضافة التفاضلية والانتقال إلى معدلات موحدة مع تعديل نظام ضريبة الدخل لضمان الحفاظ على حيادية التوزيع. ومن المؤكد أن هذا الاقتراح قد يثير جدلاً سياسياً حيث قد تكون تكلفة فرض الضرائب الكاملة على الضروريات أكثر وضوحاً بالنسبة لدافعي الضرائب مقارنةً بالإعفاءات الناتجة عن تغييرات ضريبة الدخل.

وفي مقابل ذلك يركز بحثنا على الحجج المعيارية المتعلقة بمثل هذه الإصلاحات. وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الحالات التي يكون فيها من المنطقي فرض ضرائب تفضيلية على الضروريات لأغراض إعادة التوزيع. ومن خلال ذلك نتجاهل الحجج المتعلقة بالسهولة الإدارية والجدوى السياسية ونتناول فقط المبادئ المتعلقة بالإصلاح الضريبي استناداً إلى نظرية الضرائب المثلى.

وتؤثر ضريبة القيمة المضافة سلبا علي أصحاب الدخول الصغيرة أكثر من تأثيرها علي أصحاب الدخول المرتفعة وهو ما يعرف بتنازلية الضريبة والتي تعني أن ذوي الدخول المنخفضة نسبيا يدفعون ضرائب بنسبة أكبر إلي دخولهم مما يدفعة ذوو الدخول المرتفعة ، وبذلك يمكن القول إن ضريبة القيمة المضافة تنازلية بمعني أنها تقلل من الاستهلاك الحقيقي لمحدودي الدخل بأكثر مما تفعل بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة ، وهذا يتوقف علي مجموعة من الافتراضات التي تتعلق بالضرائب السابقة علي القيمة المضافة وعلي حجم الاعفاءات وسعر الصرف وعلي النظم التعويضية لضريبة القيمة المضافة لأنها ضريبة ذات وعاء عريض.

وقد يقال ان عبء الضريبة الذي يتحملة الفقير أكبر من الغني لكن التنظيم الفني للضريبة يخفف من هذا الاثر عن طريق إعفاء السلع الضرورية أو اخضاعها لسعر منخفض ،ووجود أكثر من سعر حسب نوع السلعة بحيث يكون سعر الضريبة مرتفعا علي السلع الكمالية ومنخفضا علي السلع الضرورية ويكون لها أثر علي إعادة التوزيع، والذي يقصد به الأوضاع الاقتصادية المطلوب تغييرها لاعادة التوزيع يكون باستخدام الدولة مجموعة من الأدوات التي تتحدد علي احد ثلاثة معايير :ومنها **1-معيار الدخل** الذي يتحدد وفقا له الوضع الاقتصادي للفرد بما يحصل عليه من دخلة ، وإعادة التوزيع وفقا لهذا المعيار تحدث من خلال تغيير الدخول النسبية لمختلف الافراد نتيجة لتدخل الدولة ولتحقيق العدالة في توزيع الدخول.

2-ومعيار الاستهلاك ، والذي يتحدد وفقا له الوضع الاقتصادي للفرد بما ينفقه من سلع والخدمات الاستهلاكية ، واعادة التوزيع تحدث من خلال تغيير توزيع الاستهلاك بين مختلف الافراد من خلال تدخل الدولة ،لتحقيق العدالة في توزيع الاستهلاك .**3-ومعيار الثروة** وفقا لهذا المعيار يتحدد الوضع الاقتصادي علي اساس ما يملكه من ثروة واعادة التوزيع وفقا له تحدث من خلال تغيير توزيع الثروة بين افراد المجتمع من خلال استخدامة الدولة لمجموعة من الادوات حتي تتحقق العدالة في توزيع الثروة .

[51] Alan A. tait .value added tax. ,op .cit.p.214.

[52] د رشدي ابراهيم السيد ابو كريمة ،أثر العدالة الضريبية علي تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في مصر رقم 67 لسنة 2016 وتعديلاته بالقانون رقم 3 لسنة 2022م، مرجع سابق ، ص1824.

[53] Robin Boadwaya,b,n, Zhen Songc , Indirect taxes for redistribution: Should necessity goods be favored?, Research in Economics journal homepage: www.elsevier.com/locate/rie 2016,p.64.

[54] Thomas, A. G. A. (2020). *The distributional effects of value-added taxes in OECD countries* [Doctoral dissertation, Victoria University of Wellington]. Victoria University of Wellington (pp. 19–20).

[55] See Keen (2013) and International Monetary Fund (2013), among others, for studies on the C-efficiency of the VAT (VAT revenue divided by the product of the standard rate and aggregate private consumption) that indicate that rate differentiation and exemptions can be quantitatively important in preventing the VAT from fully realizing its revenue-raising potential.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

واستخلاصا لما سلف تعتبر الضريبة علي القيمة المضافة لها دورا ايجابي في التأثير علي انتاجية العمل حيث أن فرضها ولو بسعر منخفض علي السلع الأساسية يكون حافزا لمحدودي الدخل لبذل مزيد من الجهد ، ولو فرضت علي السلع الكمالية فأثرها المحفز علي العمل يكون أقل بالنسبة لمحدودي الدخل ، وينعدم هذا الحافز لذوي الدخول المرتفع

الفرع الثاني

الآثار التوزيعية للضريبة علي القيمة المضافة

تجدر الإشارة أن تعتمد العدالة الضريبية على الفلسفة السائدة في المجتمع حيث تتفق معظم الفلسفات الاجتماعية على النقاط التالية[56]:-

1- التوزيع العادل للدخل لا يعني تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع. بل إن عدالة التوزيع تتوقف على مدى مساهمة كل فرد في تحقيق الدخل.

2- من الضروري تقليص الفجوات الكبيرة في توزيع الدخول بين طبقات المجتمع لكي نقترب من مفهوم العدالة.

3- ينبغي أن تتسم السياسة الضريبية بالتصاعدية حيث تزداد نسبة الضرائب مع ارتفاع الدخل مما يعكس علاقة طردية بينهما. وعلى العكس تنخفض نسبة الضرائب مع انخفاض الدخل.

ومن المهم بالملاحظة إلى أن تأثير السياسة الضريبية على عدالة توزيع الدخول يختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة وذلك بسبب اختلاف الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ففي بعض الدول النامية قد يؤدي انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية إلى أن يكون العبء الضريبي غير متناسب مما يخلق منحنى عكسي مقارنة بالدول المتقدمة.

كما تُفرض الضريبة على القيمة المضافة على الاستهلاك ويُعتبر البعد الاجتماعي لهذه الضريبة غير واضح مما دفع البعض إلى اعتبارها ضرائب غير عادلة. وذلك لأنها تُفرض دون مراعاة للقدرة المالية للممول حيث تشمل السلع الضرورية وغير الضرورية مما يثقل كاهل الطبقات ذات الدخل المحدود أكثر من الطبقات ذات الدخل المرتفع .

لذا كان من الحكمة أن يحدد المشرع المصري نسبة الضريبة على القيمة المضافة بـ 13% في عام 2016 كمرحلة أولى ثم ارتفعت إلى 14% اعتبارًا من عام 2017 مع تخصيص نسبة الزيادة البالغة 1% لتمويل برامج العدالة الاجتماعية. ويتضح من ذلك أن المشرع المصري قد أولى اهتمامًا خاصًا للطبقات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف .

ومع ذلك يُعتبر هذا الإجراء خروجًا عن القواعد الاقتصادية للموازنة العامة للدولة حيث لا يُسمح بتخصيص جزء من الموارد العامة لتمويل بند معين من النفقات العامة، إلا في حالات الضرورة التي يتطلبها قرار من رئيس الجمهورية. وقد نصت المادة التاسعة من قانون الموازنة العامة في مصر رقم 53 لسنة 1973 على هذا الأمر. وبالتالي فإن هذا النص لا يمنع من التخصيص لكنه مشروط بصدور قرار من رئيس الجمهورية في حالات معينة.

ومن هنا يثور التساؤل هل اعادة التوزيع من خلال الضرائب غير المباشرة عادلة ؟

سنقوم بتمييز بين الاحتياجات التي لا يُفترض أن يقدمها الأفراد، والأذواق التي ينبغي عليهم اتباعه[57]ا. بالنسبة للأسر يؤثر هيكل الضرائب غير المباشرة على إمكانية توزيع العبء الضريبي. لنأخذ أسرتين، أ وب، تعيشان في نفس مستوى الرفاهية، أي بنفس مستوى النفقات لكن مع تفضيلات وأنماط استهلاك مختلفة. مما لا شك فيه ونتيجة لتطبيق هيكل ضريبي متباين ستدفع الأسر مبالغ مختلفة من الضرائب غير المباشرة. وفي الحالة الأولى، تحتوي حزمة استهلاك الأسرة(أ) على مزيد من السلع ذات معدلات ضريبية أعلى بسبب مرض بعض أفرادها. أما في الحالة الثانية فلا يوجد فرق واضح في احتياجات الأسرتين أ وب، وتخصيص الفروق في أنماط الاستهلاك يعود فقط إلى اختلافات شخصية. سيشعر العديد من الناس أن الحالة الأولى تمثل مثالًا على التمييز غير العادل بينما الحالة الثانية تمثل مشكلة أقل حيث يمكن للأشخاص تحمل المسؤولية عن نتائج تفضيلاتهم.

ويتم تناول هذا التمييز بين الاحتياجات والأذواق بشكل موسع في الأدبيات الحديثة حول الاختيار الاجتماعي وهو موضوع ذو صلة في سياقنا. وفي مقابل ذلك يمكننا تفكيك مكونات الاحتياجات والأذواق من خلال جدول يوضح النفقات والضرائب غير المباشرة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن نظام الضرائب غير المباشرة يتأثر بالاحتياجات والأذواق الشخصية مما يؤثر على عدالة إعادة التوزيع. وإن تقسيم الأسر إلى مجموعات بناءً على احتياجاتها يسهم في تحليل العدالة الضريبية. كما أن تباين الأذواق الشخصية قد يعيق تحقيق إعادة توزيع عادلة.

المطلب الخامس

أثر تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة علي التجارة الخارجية

يتسع مفهوم التجارة الإلكترونية ليشمل تنظيم شبكة تبادل مجموعة متنوعة من السلع التي يتم تداولها في مواقع قد تكون بعيدة تمامًا عن أماكن إنتاجها. وتنتشر هذه السلع جغرافيًا إلى حد يتجاوز الحدود التقليدية. وتُعتبر التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم في المجالات الاقتصادية والأمنية والتعليمية والإدارية إحدى نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نعيشها في الوقت الراهن[58].

كما تُعتبر الضريبة على القيمة المضافة من أبرز المزايا في مجال التجارة الدولية؛ حيث تساهم في تعزيز الشفافية والوضوح. لا سيما أن لها تأثيراً كبيراً على التجارة الخارجية، وخاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي قد يؤثر على الدول الأخرى.

---

[56] د رشدي ابراهيم السيد ابو كريمة ، "أثر العدالة الضريبية علي تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في مصر رقم 67 لسنة 2016 وتعديلاته بالقانون رقم 3 لسنة 2022م"،مرجع سابق ، ص1826.

[57] Andre Decoster a,b , Erik Schokkaert b, Guy Van Camp , Microsimulation Models and the Analysis of Tax Policy Issues Is redistribution through indirect taxes equitable? , Centrum uoor Economische Studi&,, European Economic Review 41(1997 ,p . 599-608,

[58] د. ممدوح عبداللطيف حسنين ، الضريبة علي القيمة المضافة وآثارها في عجز الموازنة العامة "دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراة ،كلية الحقوق ،جامعة بنها ،2018م، ص377 .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ويتضح أن تأثير الضريبة على القيمة المضافة في التجارة الخارجية يعتمد على مجموعة من العوامل الأخرى التي يمكن أن تعزز من معدلات نمو التجارة الخارجية إذا كانت الظروف مواتية، أو قد تؤدي إلى تقليلها إذا كانت الظروف غير ملائمة[59].

لذا تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً مهماً للبنية الهيكلية للاقتصاد في أي دولة من دول العالم حيث تعكس السياسات الداخلية والخارجية للدول. وتبرز أهمية التجارة الخارجية من خلال عمليات التصدير والاستيراد[60].

أولاً: آلية ضريبة القيمة المضافة والتجارة الخارجية

وتُعتبر ضريبة القيمة المضافة من الأنظمة الضريبية المثلى للتعامل مع التجارة الخارجية؛ نظرًا لوجود ارتباط وثيق بينها وبين هذه التجارة. وكما هو معروف فإن عبء ضريبة القيمة المضافة يتحمله المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة، مما يعني أن هذه الضريبة تُفرض في الدولة التي يتم فيها الاستهلاك وليس في الدولة التي يتم فيها الإنتاج. لذلك لا تُفرض ضريبة القيمة المضافة على الصادرات حيث تُطبق عليها نسبة صفر بالمئة، ويتم استرداد قيمة الضريبة المدفوعة من قبل المُصدر عن السلع والخدمات المستخدمة خلال مراحل إنتاج السلع أو الخدمات المصدرة[61].

أما بالنسبة للواردات فهي تخضع بالكامل لضريبة القيمة المضافة حيث يتم استهلاكها داخل الدولة المستوردة. ويمكن القول إن ضريبة القيمة المضافة تُفرض في بلد الاستيراد وتُسترد في بلد التصدير.

ويعتمد الأثر النهائي لضريبة القيمة المضافة على التجارة الخارجية على الظروف الاقتصادية لكل دولة، وقد يختلف تأثيرها من قطاع إلى آخر.

كما تُعتبر ضريبة القيمة المضافة من العناصر الأساسية في هيكل تكاليف الصادرات حيث تسهم في تحفيز وتشجيع الصادرات من خلال عدم تحميلها بأي أعباء ضريبية غير مباشرة. وهذا يؤدي إلى تقليل التكلفة النهائية للسلعة مما يمنحها ميزة سعرية مقارنة بالسلع المماثلة في الأسواق الدولية ويتم ذلك من خلال فرض الضريبة بسعر صفر بالمئة مما يتيح للمصدر استرداد الضريبة التي تم تحميلها على هذه السلع إذا تم تصديرها بحالتها الأصلية أو إذا تم استخدامها في إنتاج سلع أو خدمات أخرى، بالإضافة إلى استرداد الضريبة المدفوعة عن المدخلات المستخدمة في تصنيعها.

ومن الجدير بالملاحظة أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر بشكل كبير على التجارة الخارجية. ففي حالة التصدير تخضع الصادرات لضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر بالمئة، مما يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج وتقليل معدلات البطالة، ويعزز قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة مع المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية. ومن ناحية أخرى تخضع الواردات للضريبة على القيمة المضافة وفقًا للنسب المحددة، وذلك لحماية الصناعات الوطنية. كما أن الواردات - بما تحمله من تكنولوجيا- تساهم في تطوير القدرة الإنتاجية للصناعات المحلية.

ثانياً: العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة ومنظمة التجارة العالمية:

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها تقليل التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول وتُعتبر هذه التعريفات من المصادر الرئيسية للإيرادات وخاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع والخدمات[62].

ونظرًا لالتزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتخفيض التعريفات الجمركية فقد اتجهت هذه الدول إلى اعتماد نظام الضرائب كبديل لتعويض النقص في الإيرادات الجمركية. حيث إن تطبيق أي نوع من الضرائب لا يتعارض مع أهداف منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة. وتُعد ضريبة القيمة المضافة من أبرز أنواع الضرائب التي اعتمدتها الدول الأعضاء في المنظمة.

وجدير بالذكر امتثالًا لقواعد منظمة التجارة العالمية تُعتبر ضريبة القيمة المضافة من الضرائب المتوافقة مع هذه القواعد حيث تُطبق بشكل غير تمييزي على السلع والخدمات. وهذا يعني أن جميع المنتجات سواء كانت محلية أم مستوردة تخضع لنفس القوانين الضريبية مما يسهم في تعزيز المنافسة العادلة بين الشركات[63]

الخاتمة: تُعد ضريبة القيمة المضافة في مصر أداة مالية رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ساهمت في زيادة الإيرادات ، مما دعم تمويل المشروعات التنموية وتقليل الاعتماد على الإيرادات غير المستدامة. ورغم نجاحها في خفض معدلات البطالة إلى 6.6% في 2024) وتعزيز النمو الحقيقي بنسبة تقديرية 4% في 2025/2024، إلا أنها أثرت على التضخم وزادت العبء على الفئات منخفضة الدخل بسبب طبيعتها التنازلية. كما أظهرت الدراسة تأثيرها الإيجابي على الادخار والاستثمار من خلال تحفيز الإنتاج وتشجيع الصادرات بنسبة صفر%، إلى جانب تغيير أنماط الاستهلاك نحو البدائل الأرخص. ومع ذلك، تظل التحديات قائمة، خاصة في ضمان العدالة الاجتماعية وتجنب الركود الاقتصادي. لذلك، يتطلب نجاح الضريبة تصميمًا دقيقًا يراعي التوازن بين تعزيز الإيرادات وتخفيف الأعباء عن الفئات الضعيفة، مع تعزيز الرقابة وتطوير السياسات النقدية والمالية.

النتائج :

1. سجلت إيرادات ضريبة القيمة المضافة نموًا مما دعم الاستقرار المالي وتمويل البنية التحتية .
2. أدت الضريبة إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض السنوات (مثل 23% في 2017/2016 و28% متوسط في 2024/2023)، لكن السياسات النقدية ساعدت في خفضه إلى12% في أغسطس 2025 .
3. كما تراجعت معدلات البطالة من 12.8% في 2016/2015 إلى 6.6% في 2024 ، نتيجة تمويل مشاريع تنموية خلقت فرص عمل .

---

[59] د. عبالستار عبدالحميد سلمي ، الضريبة علي القيمة المضافة ومدي تطبيقها في مصر ،مرجع سابق ، ص 334.

[60] د. رشدي ابراهيم السيد ابو كريمة ، "أثر العدالة الضريبية علي تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في مصر رقم 67 لسنة 2016 وتعديلاته بالقانون رقم 3 لسنة 2022م"، مرجع سابق، 1830.

[61] [61] د. خيري عثمان فريز فرج عبدالعال ،السياسة الضريبية وأثرها علي التصدير ،مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 45 ، العدد 45، 2021م، ص 546،547. https://doi.org/10.21608/mklse.2021.229959

[62] منظمة التجارة العالمية https://ttd.wto.org/en/news-blog/wto-imf-tariff-tracker

[63] Clive Crook, America and the European Value Added Tax, Union Center for News, Article published on May 13, 2025. https://www.aletihad.ae/opinion/4563571/

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

4. ساهمت الإيرادات في تحقيق نمو حقيقي مستدام، رغم تقلباته (6.6% في 2022/2021 و2.4% في 2024/2023)، مع تعافٍ إلى 4% في 2025/2024 .
5. عززت الضريبة الادخار من خلال تقليل الاستهلاك الترفيهي، وشجعت الاستثمار عبر إعفاءات تصديرية وتخفيض تكاليف السلع الاستثمارية .
6. أدى رفع معدلات الضريبة إلى انخفاض الطلب الكلي وتحول المستهلكين نحو بدائل أرخص، بينما شجع خفضها على زيادة الإنفاق .
7. تميزت الضريبة بطابع تنازلي، مما زاد العبء على الفئات منخفضة الدخل، لكن الإعفاءات على السلع الأساسية خففت هذا التأثير .
8. دعمت الضريبة الصادرات بنسبة صفر%، مما عزز القدرة التنافسية، بينما خضعت الواردات للضريبة لحماية الصناعات المحلية .
9. ويلاحظ أن في غياب الرقابة الكافية وانخفاض الوعي الضريبي أدي ذلك إلى التهرب الضريبي وزيادة الأسعار غير المبررة.

التوصيات:-

1. يجب زيادة الإعفاءات على السلع والخدمات الأساسية (مثل الغذاء والدواء) لتقليل العبء على الفئات منخفضة الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية.
2. ينبغي تكثيف الرقابة من خلال الجهات المختصة لمنع التهرب الضريبي وارتفاع الأسعار غير المبرر، مع فرض تسعيرة موحدة لبعض السلع.
3. يلزم مواصلة سياسات البنك المركزي المصري في رفع أسعار الفائدة (27.75% في 2025) مع تطبيق إصلاحات هيكلية للسيطرة على التضخم.
4. يجب تقديم حوافز ضريبية متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مثل إعفاءات إضافية على مدخلات الإنتاج الصناعي.
5. يجب تنفيذ حملات توعية للتجار والمستهلكين حول نظام الضريبة وآلية الفوترة للحد من التهرب وتحسين الشفافية.
6. ينبغي تخصيص جزء من إيرادات الضريبة لبرامج دعم الفئات الضعيفة، مع ضمان توافق ذلك مع قانون الموازنة العامة.
7. توفير الامكانيات المادية والبشرية بمصلحة الضرائب المناسبة لرفع مستوي العاملين بها عن طريق التدريب وبصفة خاصة علي الاساليب التكنولوجية الحديثة .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد علي إبراهيم السقاف، "الآثار الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، 2015.
2. جمال شهاب الدين، "أثر ضريبة القيمة المضافة في إعادة توزيع الدخل القومي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
3. حسين علي محمد منازع، "العمومية في الضريبة على القيمة المضافة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، المجلد الثاني، العدد السادس والثلاثون، 2017 . https://search.mandumah.com/Author/Home?author=%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9%D8%8C+%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86+%D8%A8%D9%86+%D8%B9%D9%84%D9%8A+%D8%A8%D9%86+%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF
4. خيري عثمان فريز فرج عبدالعال، "السياسة الضريبية وأثرها على التصدير"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 45، العدد 45، 2021 https://doi.org/10.21608/mklse.2021.229959 .
5. رشدي إبراهيم السيد أبو كريمة، "أثر العدالة الضريبية على تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في مصر رقم 67 لسنة 2016 وتعديلاته بالقانون رقم 3 لسنة 2022"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،كلية الحقوق جامعة السادات ،مجلد رقم 9 ،عدد 4، 2023.
6. رشا سعيد عبد المنعم محمد، "الجدوى الاقتصادية لإحلال ضريبة القيمة المضافة محل المبيعات (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس،2010م.
7. رفعت المحجوب، "المالية العامة"، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
8. رياض الشيخ، "المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية، دراسة في الاقتصاد العام والتخطيط المالي"، دار النهضة العربية، 1969.
9. سماح أنور أبو المجد علي، "ضريبة القيمة المضافة ومعوقاتها وأثرها في الإيرادات العامة وأسعار المستهلكين بجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،كلية الحقوق ،جامعة المنوفية ،العدد (47)،2018.
10. الشيماء حامد محمود حجاج، "سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، 2022 . https://jpsa.journals.ekb.eg/article_269185_f07ec5198b3ae29b5a18f71c210f89c3.pdf
11. عادل أحمد حشيش ومصطفى رشدي شيحة، "مقدمة في الاقتصاد العام"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
12. عبدالكريم بريشي، "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني (دراسة حالة الجزائر) خلال الفترة 1988-2011"، رسالة دكتوراة ،كلية العلوم الاقتصادية ،التيسير والعلوم التجارية ،جامعة ابو بكر بلقاية ،تلماس ،2013م.
13. عبدالمنعم عبدالغني، "الضريبة على القيمة المضافة"، تأصيل علمي وعملي ،بدون دار نشر ،2016م.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

14. عبدالستار عبدالحميد سلمي، "الضريبة على القيمة المضافة ومدى تطبيقها في مصر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، المجلد العاشر، العدد التاسع عشر، 2001.

15. أنور محمد عبدالوهاب العليمي، "إحلال ضريبة القيمة المضافة لتحديث الضريبة العامة على المبيعات (دراسة مقارنة بين التشريعين المصري واليمني)"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2020.

16. عاطف السيد، "دور الضريبة العربية في الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات اللازمة له"، معهد التخطيط القومي ،مذكرة رقم 428 ،1964.6

17. علي عبدالرؤوف الإدريسي، "سياسات الاستثمار"، معهد أكتوبر العالي للاقتصاد، دار النهضة للطباعة، 2024.

18. فاطمة فرج محمد، "مؤشر التضخم النقدي في ليبيا وأثره على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 2000-2015"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 10، العدد 1، 2019.

19. محمد صالح مهدي الزهيري، "الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة (دراسة مقارنة بين التشريعين المصري والعراقي)"، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق،جامعة القاهرة ،2018م.

20. ممدوح عبدالسلام عبداللطيف حسنين، "الضريبة على القيمة المضافة وآثارها في عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراة ،كلية الحقوق ،جامعة بنها ،2018م.

21. وليد عبدالرحمن الرومي، "الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1983.

22. ياسر عبدالسلام عبدالحليم الزيات، "دور سياسة سعر الفائدة في البنوك لمدة ليلية واحدة (سعر الكوريدور في تأثير العوامل المحددة)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 2025 . https://jces.journals.ekb.eg/article_437894_91c5529a5c58b5d3e23145815a6a31df.pdf

23. يمن حافظ الحماقي، "دور الضريبة على القيمة المضافة في تفعيل السوق العربية المشتركة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2011.

24. كريم سيد محمد سالم، "أثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على الاستثمار في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 12، العدد 3، 2021.

25. أحمد عبده محمود، "مبادئ المالية العامة"، دار المعارف بالقاهرة، 1971.

26. السيد عطية عبدالواحد، "مبادئ المالية العامة"، دار النهضة العربية ،2000م.

المراجع الأجنبية:

1. Alan A. Tait, *Value Added Tax*, op. cit.

2. Andre Decoster, Erik Schokkaert, and Guy Van Camp, "Microsimulation Models and the Analysis of Tax Policy Issues: Is Redistribution through Indirect Taxes Equitable?", *European Economic Review*, 41, 1997.

3. Boonaiem, Saowalak, *An Empirical Analysis of Tax Policy and Inward Foreign Direct Investment in Thailand*, PhD thesis, 2022. https://theses.gla.ac.uk/83257/

4. BOGARI, A., "The Economic and Social Impact of the Adoption of Value-Added Tax in Saudi Arabia", *International Journal of Economics, Business and Accounting Research*, Volume 4, Issue 2020.

5. Clive Crook, "America and the European Value Added Tax", *Union Center for News*, Article published on May 13, 2025. https://www.aletihad.ae/opinion/4563571/

6. Erero, J. L., "Contribution of VAT to Economic Growth: A Dynamic CGE Analysis", *Journal of Economics & Management*, 43, 2021. https://doi.org/10.22367/jem.2021.43.02

7. Gatawa, N. M., Aliero, H. M., & Aishatu, A. M., "Evaluating the Impact of Value Added Tax on the Economic Growth of Nigeria", In E. G. Popkova & B. S. Sergi (Eds.), *"Smart Technologies" for Society, State and Economy*, Lecture Notes in Networks and Systems, 155, Springer, 2016. https://www.springer.com/series/15179

8. Myles, Gareth D., *Economic Growth and the Role of Taxation: Disaggregate Data*, OECD Economics Department Working Papers No. 715, University of Exeter and Institute for Fiscal Studies, July 2007.

9. Nida ABDiOĞLU, Mine BiNiŞ, Mehmet ARSLAN, "The Effect of Corporate Tax Rate on Foreign Direct Investment: A Panel Study for OECD Countries", *EGE Academic Review*, Cilt 16, Sayı 4, Ekim 2016.

10. Pindyick, R. S., & Rubinfeld, D. L., *Microeconomics* (9th ed.), Pearson Education, 2018.

11. Robin Boadway, Zhen Song, "Indirect Taxes for Redistribution: Should Necessity Goods be Favored?", *Research in Economics*, 2016. www.elsevier.com/locate/rie

12. Thomas, A. G. A., *The Distributional Effects of Value-Added Taxes in OECD Countries*, Doctoral dissertation,

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

Victoria University of Wellington, 2020.

13. Keen (2013) and International Monetary Fund (2013), studies on the C-efficiency of the VAT.

المواقع الرسمية:

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117 .**
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "تقرير حول الفقر في مصر"، 2022.
3. اقتصاديات التداول **https://tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi .**
4. الموازنة العامة للدولة الحساب الختامي والبيان المالي لعام 2025/2024 **https://assets.mof.gov.eg/files/e71456f0-1115-11ef-9344-7df71ce3a38d.pdf .**
5. منظمة التجارة العالمية **https://ttd.wto.org/en/news-blog/wto-imf-tariff-tracker .**
6. وزارة المالية المصرية، "قانون ضريبة القيمة المضافة"، 2023.
7. صندوق النقد الدولي" **(IMF):** ضريبة القيمة المضافة غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلك على المدى القصير"، 2010.
8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" **(OECD):** زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.3% إلى 0.7%"، 2015.
9. البنك الدولي" **(World Bank):** تأثير ضريبة القيمة المضافة على الطلب الكلي يعتمد على كيفية استخدام الحكومة للإيرادات الإضافية"، 2012.
10. المصرف المركزي الأوروبي " **(ECB):** قد تؤثر التغييرات في ضريبة القيمة المضافة على توقعات التضخم، مما يؤثر على سلوك الأجور والأسعار"، 2018 .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.